### الوحدة 21

**الأخلاقيات في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة**

صدر في عام 2016 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة،

7, place de Fontenoy, 75352 Paris 07 SP, France

© اليونسكو6 201.



هذا المنشور متاح مجاناً بموجب ترخيص نسب المصنف – الترخيص بالمثل 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO) (http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo). ويقبل المستفيدون، عند استخدام مضمون هذا المنشور، الالتزام بشروط الاستخدام الواردة في مستودع الانتفاع الحر لليونسكو.

(<http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-ar>)

CC-BY-SA صور هذه النشرة لا تندرج تحت رخصة

ولا يجوز استخدامها أو إعادة إنتاجها أو تسويقها بدون إذن مسبق من أصحاب حقوق النشر.

العنوان الأصلي Ethics in community-based inventorying

صدر في عام6 201 عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمكتب الميداني لليونسكو

إن التسميات المستخدمة في هذا المطبوع وطريقة عرض المواد فيه لا تعبر عن أي رأي لليونسكو بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، ولا بشأن سلطات هذه الأماكن أو رسم حدودها أو تخومها.

إن الآراء والأفكار المذكورة في هذا المطبوع هي خاصة بالمؤلف/بالمؤلفين وهي لا تعبر بالضرورة عن وجهات نظر اليونسكو ولا تلزم المنظمة بشيء.

**خطة الدرس**

|  |
| --- |
| **المدة:**  ساعة ونصف  **الهدف (الأهداف):**  تقوم هذه الوحدة بتنوير المشاركين بشأن القضايا الأخلاقية الرئيسة التي قد تبرز في سياق عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة وكذلك بشأن الصلة بين الاعتبارات الأخلاقية والقانونية. وترمي أيضاً إلى تعزيز قدرة المشاركين على وضع مبادئ توجيهية أخلاقية لعملية الحصر هذه.  **الوصف:**  تقدم هذه الوحدة لمحة عامة عن القضايا والالتزامات المتعلقة بالأخلاقيات التي يُرجح أن تواجهها الأفرقة التي تقوم بعملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة. كما تبين أن عملية الحصر هذه تتطلب إشراك الناس من داخل وخارج المجتمع المحلي أو الجماعة، وتناقش كيف أن هذا الأمر يمكن أن يثير عدداً من القضايا الأخلاقية. ثم تتناول المخاطر، من حيث المصداقية والفعالية، إذا تصرف أحد الأفرقة القائمة بعملية الحصر بشكل غير أخلاقي. ويتعلم المشاركون فيها كيف أن أفرقة الحصر بإمكانها وضع مبادئ أخلاقية خاصة بها، ما يعتبر مسالة أساسية للاستفادة من إمكانات ومزايا عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة.  *الترتيب المقترح:*   * توضيح المصطلحات * المبادئ الأخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي * تحديد أدوار الأطراف الفاعلة والقضايا الأخلاقية التي يتعين عليهم النظر فيها، مع تمرين صغير عن تحديد هذه الأدوار والقضايا * التمرين رقم 1: التحديات والاستفسارات الأخلاقية في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة * القضايا الأخلاقية الرئيسية * إرشادات عملية في سبيل نهج أخلاقي لعملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة * التمرين رقم 2 (اختياري): حالات الاختلاف والتجاذب في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة (لعب أدوار)   **الوثائق الرديفة:**   * الوحدة 21: عرض تقديمي * المبادئ التوجيهية الأخلاقية التي وضعها المعهد الأسترالي لدراسات الشعوب الأصلية وسكّان جزر مضيق توريس (A/ATSIS): "Guidelines for Ethical Research in Australian Indigenous Studies". وتصف هذه الوثيقة 14 مبدءاً أخلاقياً لتنظيم التعاون القائم على الاحترام بين أفراد المجتمع المحلي أو الجماعة والأفراد الخارجيين وذلك في إطار البحوث المعنية بالمجتمعات المحلية أو الجماعات من السكان الأصليين في أستراليا. ويمكن الاستفادة من هذه المبادي في بلورة مبادئ توجيهية للسلوك الأخلاقي في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة. انظر:   http://aiatsis.gov.au/research/ethical-research/guidelines-ethical-research-australian-indigenous-studies  ’المبادئ الأخلاقية في عملية صون التراث الثقافي غير المادي‘ (ملحق الوثيقة ITH/15/10.COM/14.A ) مصادر إضافية:   * موقع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المعنون: Sharing Our Resources. يستجلي هذا الموقع الشبكي التشاركي مفهوم المشاركة وتطبيقاته. ويضم العنوان الإلكتروني التالي مكتبة ومجموعة من "الوسائل التعليمية الميدانية" وروابط للمواقع الشبكية المفيدة، وغيرها من الموارد المتاحة: <http://www.fao.org/participation/> * الموقع الشبكي المعنون "عدة العمل المجتمعي" الذي يمثل أكبر مستودع للمعلومات في العالم عن المهارات اللازمة لبناء مجتمعات محلية سليمة: <http://ctb.ku.edu/en/> * مجموعة مواد تدريبية متاحة على الإنترنت (باسم: *Training kit on participatory spatial information and communication*) تتضمن معلومات مفيدة وتمارين عملية، يتعلق بعضها بالأخلاقيات، لضمان مشاركة جماعات السكان الأصليين والفئات المهمشة في عملية التوثيق من خلال توثيق وعرض وإيصال ما يتوفر لديهم من معرفة بالأمكنة والقضايا المتعلقة بالأرض، هذا إلى جانب التحكم بالعمليات المعنية: <http://pgis-tk-en.cta.int/> |

***ملاحظات واقتراحات***

تقدم هذه الجلسة الأحكام والآليات الرئيسة للاتفاقية.

وقد سبق أن تناول الميسِّر في الوحدة 1 المفهوم العام للتراث الثقافي غير المادي ومجالاته. وتناقش الوحدة 3 هذا المفهوم وغيره من المفاهيم المهمة في الاتفاقية، ولكن يمكن لهذه الجلسة أن تتناول هذه المفاهيم عوضاً عن الجلسة 3 إذا لزم الأمر.

وتتناول الوحدة 6 تناولاً وافياً مسألة تحديد عناصر التراث الثقافي غير المادي وحصرها. كما نجد في الوحدتين 11 و12 المزيد من المعلومات عن قائمتي الاتفاقية وسجل أفضل الممارسات والتعاون والمساعدة الدوليين، لذا سيتم تناول هذه الأمور هنا بإيجاز.

ويرمي التمرين بشأن واجبات الدول الأطراف بموجب الاتفاقية (20 دقيقة) إلى مساعدة المشاركين على التآلف مع النصوص الأساسية (التي ينبغي استخدامها كمرجع طوال حلقة العمل). ويمكن استخدام موضوع آخر للتمرين (مثل موضوع مشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة) بدلاً موضوع التمرين الحالي إن كان ذلك يتلاءم أكثر مع احتياجات المشاركين.

### الوحدة 21

الأخلاقيات في عملية حصر التراث الثقافي غير المادي القائمة على المجتمع المحلي والجماعة

##### العرض السردي للميسِّر

**المقدمة**

تتناول هذه الوحدة القضايا الرئيسة المتعلقة بالأخلاقيات وتنظر في مواقف ومسؤوليات الأطراف المشاركة في عملية حصر التراث الثقافي غير المادي. ويسري الالتزام بالمبادي الأخلاقية على جميع الأطراف المعنية داخل المجتمعات المحلية أو الجماعات المعنية وخارجها. وينبغي لأفراد المجتمع المحلي أو الجماعة الذين يقومون بإعداد قوائم الحصر والذين يشاركون في عملية الحصر أن يعوا التزاماتهم ومسؤولياتهم، وما يتوقعونه من الآخرين من حيث السلوك الأخلاقي.

ولما كانت القوانين والممارسات العرفية تتباين تبايناً كبيراً من بلد إلى آخر ومن ثقافة إلى أخرى فإنه ليس من الممكن تقديم نموذج بمقياس واحد للأخلاقيات يناسب الجميع. ويمكن استخدام الشرائح في هذه الوحدة كمنطلق للنقاش في هذا الصدد.

**الشريحة رقم 1**

**الأخلاقيات في عملية حصر التراث الثقافي غير المادي القائمة على المجتمع المحلي والجماعة**

**الشريحة رقم 2**

**ما يشتمل عليه هذا العرض**

**الشريحة رقم 3**

**ما المقصود بالأخلاقيات؟**

المقصود بالأخلاقيات المعايير التي تحدد السلوكيات المقبولة وغير المقبولة ضمن مجتمع أو جماعة، ويكون ذلك من حلال منظور إنساني أو ثقافي وليس بالضرورة من خلال منظور قانوني. وتتطلب عملية الحصر مراعاة واحترام معايير الثقافة المحلية من قبل المشاركين في هذه العملية سواء كانوا من الجماعة المعنية أو من خارجها. وللسلوك غير الأخلاقي تجليات عدة، فقد يكون ذو طابع معنوي مثل عدم الإقرار بفضل ودور المجتمع المحلي أو الجماعة في جميع الأنشطة المتعلقة بصون التراث الثقافي غير المادي وحصره أو عدم الاعتراف بعائدية ومرجعية هذا التراث لهذا المجتمع أو الجماعة والتسليم بامتلاك الممارسين له وبدورهم في الحفاظ عليه ونقله (والتصرف من ثم بهذا التراث واستغلاله بدون موافقة ومشاركة أصحابه الفعليين)؛ أو قد يكون السلوك غير الأخلاقي ذو طابع قانوني مثل عدم احترام الأطر القانونية (مثل ملكية التراث وحقوق النشر). وغالباً ما يرتبط السلوك غير الأخلاقي بالجوانب التجارية مثل الاستغلال التجاري، والذي يشمل الاستخدام التجاري للبيانات أو التسجيلات بدون إذن، و/أو عدم تقديم التمويل والمستحقات المترتبة على الحقوق.

**الشريحة رقم 4**

**المصطلحات ذات الصلة**

يعرض هذا الشكل البياني عدة مصطلحات تتعلق بالأخلاقيات وتتداخل فيما بينها بطرق معينة. ويمكن التوسع فيها أثناء المناقشة أو يُطلب من المشاركين إضافة مصطلحات أخرى.

# الشرائح من 5 إلى 8

**المبادئ الأخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي**

نظراً لتزايد الوعي لدى الدول الأطراف بضرورة وضع مبادئ توجيهية بشأن النهوج الأخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي، قامت اللجنة الدولية الحكومية لصون التراث الثقافي غير المادي في دورتها السابعة عام 2012 بدعوة أمانة اليونسكو إلى بدء العمل على وضع مدونة نموذجية لقواعد السلوك (القرار7.COM 6).

واستجابة لهذا الطلب، تم في عام 2015 تنظيم اجتماع للخبراء في فالنسيا في إسبانيا. وكان ذلك خطوة مهمة على طريق بلورة النقاش العالمي بشأن جدوى وضع مدونة نموذجية لقواعد السلوك في مجال التراث الثقافي غير المادي وبشأن محتوى هذه المدونة المحتملة وطرائق وضعها. وخرج الاجتماع باثني عشر مبدءاً شاملاً وواعداً حظوا بقبول واسع النطاق باعتبارهم ممارسة جيدة للحكومات والمنظمات ولأنهم يصلحوا كأساس لوضع مدونات محددة للأخلاق تكيف حسب الظروف المحلية والقطاعية (انظر ITH/15/10.COM/14.a.). ومع أن ’المبادئ الأخلاقية لصون التراث الثقافي غير المادي‘ تركز على عملية الصون، إلا أن العديد منها يصلح للتطبيق تطبيقاً كاملاً في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة.

للمزيد من المعلومات انظر:

*- http://www.unesco.org/culture/ich/index.php?lg=en&pg=00015*

*- ITH/15/EXP/2 at http://www.unesco.org/culture/ich/doc/src/30195-EN.docx*

*- ITH/15/10.COM/14.a*

###### الشريحة رقم 9

**الجوانب الأساسية للأخلاقيات في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة**

تشكل مسألة الأخلاقيات جزءاً أصيلاً من الثقافة وتتجذر فيها تجذراً عميقاً. لذا تتباين هذه المسألة بتباين الثقافات: فما يُعد مقبولاً جداً في ثقافة ما قد لا يُعد كذلك في ثقافة أخرى. ويُعتبر احترام الممارسات العرفية من المبادئ الأساسية في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة، وكذلك احترام تنوع وجهات النظر داخل المجتمع المحلي أو الجماعة.

ويتعلق الكثير من النقاش والأدبيات بشأن الأخلاقيات في مجال البحوث المجتمعية بحالات تخص الأفراد من خارج المجتمع المحلي أو الجماعة الذين يقومون ببحوث إثنوغرافية أو يقومون بجمع البيانات ويواجهون قضايا إشكالية تنبع من عملهم وتتعلق بعدم الاحترام أو الاستغلال أو التحريفات. ولمواجهة هذه الحالات، عمد العديد من الجمعيات المهنية إلى إصدار بيانات أو مبادئ توجيهية تتعلق بأخلاقيات البحث. ومن الجمعيات ذات الصلة في سياق عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة: الجمعية المعنية بعلم موسيقى الأعراق، والرابطة الدولية للمحفوظات الصوتية والسمعية البصرية، والرابطة الأمريكية للعلوم الأنثروبولوجية، ورابطة الأنثروبولوجيا الاجتماعية. كما يمكن الاستفادة من المبادئ التوجيهية التي أصدرها المعهد الأسترالي لدراسات الشعوب الأصلية وسكّان جزر مضيق توريس (A/ATSIS) المتاحة على الإنترنت: (<http://aiatsis.gov.au/research/ethical-research/guidelines-ethical-research-australian-indigenous-studies>). ومن المستحسن أن يستقصي المشاركون مختلف الجمعيات والرابطات المتاحة على الإنترنت كمصدر للاستيحاء. والمعهد الأسترالي من الأمثلة الجيدة جداً لأنه يركز تركيزاً كبيراً على موافقة المجتمع المحلي أو الجماعة، وهو أمر في غاية الأهمية لعملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي و الجماعة. لذا يُفضَّل أن يقوم الميسِّر، إن أمكن، باستعراض المبادئ التوجيهية للمعهد الأسترالي مع المشاركين وأن يطلب منهم قراءة بعضها بصوت عال.

ويلاحظ أن معظم المسائل الأخلاقية التي تنطوي عليها هذه المبادئ التوجيهية تخص العلاقة بين الأفراد من المجتمع المحلي أو الجماعة والأفراد ’الخارجيين‘. وهي علاقة غير واضحة تمام الوضوح وتختلف حسب الحالة. فشخص من قرية مجاورة يعتبر دخيلاً ولكنه لا يصبح كذلك مقارنة بشخص من منطقة أخرى. ويشارك ’الخارجيون‘ في مختلف عمليات الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة في إطار نهج الحصر الذي تسعى حلقة العمل إلى بلورته، حيث يقوم أفراد المجتمع المحلي أو الجماعة في نهاية المطاف بعملية الحصر بأنفسهم. ومن المفيد في هذا الصدد التأمل في أدوار جميع الأطراف المعنية، مع ضمان أن تكون المرجعية الأساسية والملكية بيد المجتمع المحلي أو الجماعة.

غير أن المشاغل الأخلاقية لا تنحصر في دور الأطراف الخارجية وإنما تشمل جميع المشاركين في عملية الحصر.

**أسئلة موجهة للمشاركين**

* أي نوع من القضايا التي يمكن أن تبرز جراء التفاعل بين الأفراد من المجتمع المحلي أو الجماعة والأفراد الخارجيين أثناء عملية الحصر؟
* ما هي القضايا الأخلاقية التي يرجح أن تواجهكم أثناء التدريب الميداني العملي (أو خلال الأنشطة الرائدة) وما الذي ينبغي الانتباه إليه ومراعاته؟

## الشريحة رقم 10

**الأخلاقيات تخص جميع الأطراف المعنية**

تعرض هذه الشريحة قائمة بالأشخاص والمجموعات والفئات التي يمكن أن تشارك في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة. وتترتب على كل طرف من هذه الأطراف اعتبارات أخلاقية مختلفة ولكن متداخلة ينبغي مراعاتها، وذلك حسب أدوارهم في عملية الحصر.

**تمرين صغير:** يُطلب من المشاركين التكلم عن الأدوار والاعتبارات الأخلاقية التي تخص مختلف الأطراف الفاعلة، وتشجيعهم على إضافة أصناف جديدة من الأطراف الفاعلة.

## الشريحة رقم 11

**أصناف المشاركين من المجتمع المحلي أو الجماعة**

عند الإشارة إلى التراث الثقافي غير المادي لمجتمع محلي معين أو جماعة معينة، ليس من الواضح دائماً من هي الأطراف المعنية بهذا التراث والمشاركة في ممارسته ونقله. فهناك العديد من الأفراد والمجموعات المشاركة في ممارسة ونقل التراث الثقافي غير المادي مثلما ورد في البيانات الخاصة بمشاركة المجتمع المحلي أو الجماعة. وتتحكم طبيعة التراث الثقافي غير المادي ومجاله في عدد وصنف الأطراف المعنية التي ينبغي أن تشارك في أنشطة هذا التراث وتستشار بشأنه (انظر على سبيل المثال القائمة القصيرة الواردة في الشريحة). وقد يختار الممارسون معلماً أو جهبذاً ليمثل العنصر التراثي وتقاليده وليكون مرجعاً يستشار بشأنه والجهة التي تمنح الأذونات. وهناك أيضا الراعون للعنصر التراثي الذين قد تعود ملكيته الثقافية لهم وفقاً لبعض التقاليد. وينبغي أيضاً الأخذ في الاعتبار المؤلفين الموسيقيين والشعراء الغنائيين الذين يمارسون فنهم في إطار العنصر التراثي المختار. ويبرز في حالة الممارسات الاجتماعية مفهوم ’القائد‘ الذي يمكن أن يختلف وفقاً لنوع الممارسة. وفي حالة وجود مجموعة من الممارسات أو الذخائر التراثية التقليدية فإن ’المالك‘ يكون عادة المجتمع المحلي أو الجماعة.

**الشريحة رقم 12**

**المشاركة الجامعة: مبدأ رئيس**

من الضروري للعاملين في الحقل الثقافي وقادة المجتمع المحلي أو الجماعة الذي يقومون بعملية الحصر أن يستوعبوا جميع فئات المجتمع المحلي أو المجتمعات المحلية أو الجماعات المعنية. ويبقى هناك دائماً خطر استبعاد الذين يُنظر إليهم كعناصر خارجية منبوذة. لذا ينبغي إيلاء اهتمام خاص بجميع المهمشين في المجتمع لضمان استيعاب إسهاماتهم في تراثهم الثقافي غير المادي.

وغالبا ما تكون النساء الجهة الحاملة والحاضنة للتراث الثقافي غير المادي، سواء في مجال الطقوس والشعائر، أو الأعمال الحرفية، أو المعارف الخاصة بالطبيعة، أو الممارسات الثقافية المتعلقة بالتربية والتعليم، أو حل النزاعات، وغير ذلك من الممارسات التراثية. غير أن النساء لسن دوما على قدم المساواة مع الرجال وأن التراث الثقافي غير المادي الذي تقتصر ممارسته على النساء ربما يكون عرضة للتجاهل. لذلك من المهم إشراك النساء في التخطيط لعملية حصر التراث الثقافي غير المادي. ويتجلى دور الأطفال كممارسين أساسيين في بعض عناصر التراث الثقافي غير المادي مثل الألعاب والطقاطيق والأغاني. لذا من المهم أخذهم في الاعتبار في قوائم الحصر.

**الشريحة رقم 13**

**القيم الأساسية لعملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة**

على ضوء ما تقدم أعلاه، يمثل التنوع إحدى القيم الأساسية للعمليات التشاركية والمجتمعية (مثل تنوع الدخل والتنوع الإثني والديني وتنوع السن والخلفية ونوع الجنس وما إلى ذلك). والعمليات التشاركية تثمن التنوع وترفع قدره.

ويعني الاعتزاز بالتنوع وتقديره حق قدره: الاعتزاز بالجميع وتقديرهم. ومن الضروري أن يعلم كل فرد بأنه سيشارك في العملية وأن له أهميته. ويعني ذلك الاعتراف بالثقافة المحلية والتقليدية ووضعها في مرتبة الأولوية. ويعني فوق هذا وذاك الاعتزاز بتباين الآراء واختلافها على أساس عدم وجود حقيقة واحدة، وإنما فقط التماهي مع التراث الثقافي غير المادي والتعبير عن الرأي بشأنه. فالتنوع ركيزة أساسية تقوم عليها طبيعة التراث الثقافي غير المادي.

وتعتبر الشفافية والثقة قيمتين مترابطتين في العمليات التشاركية والمجتمعية. وتتجسد الشفافية في الصدق والصراحة باعتبارهما قيمتين أساسيتين لبناء الثقة بين جميع المشاركين. وتشجع الشفافية المشاركين على السير في طريق التراضي والتوافق مع الآخرين بدلاً من التركيز فقط على حماية مصالحهم الفردية. ومن المهم معرفة لماذا تنعدم الثقة بين مجموعة من الأشخاص وكيف يمكن أن تشكل الشفافية خطراً على الأقلية.

والمرونة قيمة أخرى ينبغي أن تتوفر في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة. ويعني احترام المرونة وتقديرها الانفتاح على أفكار الآخرين ووجهات نظرهم، لا سيما إذا كانت صعبة الفهم أو تتناقض مع ما يعتقده المرء. ويعني أيضاً أن يضع الشخص أفكاره ووجهات نظره جانباً ويسعى إلى أن يكون محايداً قدر الإمكان في العملية التشاركية. كما يعني القابلية على التكيف مع أوضاع وبيئات متنوعة.

**أسئلة للمشاركين**

* هل هناك من لدية خبرات شخصية في العمل ضمن مجموعات أو مجتمعات محلية حيث كان لا بد من توخي المرونة؟
* وما الذي حدث؟

**الشريحة رقم 14**

**لا بد من استحصال إذن لجمع البيانات**

ينبغي استحصال الإذن لجمع البيانات عبر مختلف الوسائط الأساسية. وحتى في حالة توقيع استمارة القبول من قبل قيادة المجتمع المحلي أو الجماعة، فمن باب الكياسة والضرورة طلب الإذن والحصول عليه قبل التقاط صورة والقيام بعملية التسجيل. ويمكن تسجيل هذه الأذونات عند البدء بإجراء المقابلة. وتعتبر المشاركة في الأنشطة والعمليات طريقة مفيدة في التعلم والتوثيق وبناء العلاقات، وهو أمر يتطلب أيضاً الحصول على إذن.

ومن المستحسن جداً عمل الترتيبات اللازمة لتوفير نسخ للذين جرى تصويرهم أو تسجيلهم، وينبغي أن يدرج هذا الأمر في الخطط والميزانيات.

**الشريحة رقم 15**

**استحصال إذن لاستخدام البيانات مستقبلاً**

يُرجح بعد التقاط الصور والقيام بالتسجيلات أنها ستستخدم في سياق عملية الحصر (مثل التوعية وإنعاش العنصر التراثي وتعزيز استدامته). لذا فإن البيانات والمعلومات التي جمُعت في سياق عملية الحصر قد توزع عبر مختلف وسائل الإعلام، مثل النشر والبث السمعي والبصري أو الإنترنت. وإذا كانت المواد ستودع في أرشيف، وهو أمر محبذ جداً، فإنها ستصبح في متناول يد من يود الانتفاع بها. وكل ذلك يتطلب موافقات أو أذونات (انظر أيضاً الوحدة المخصصة للتوثيق).

والقائمة الواردة في هذه الشريحة ليست نهائية، ولكن ينبغي للقائمين بعملية الحصر أن يكونوا على استعداد لمناقشة القضية وإضافة النقاط المناسبة وإدراجها في استمارات طلب الموافقة الحرة والمسبقة والواعية وغيرها من استمارات الأذونات. وقد لا يمكن التنبؤ بكل الأذونات منذ البداية؛ لذلك من الفيد جداً إعداد قائمة بالاستخدامات المحتملة للأذونات وتحديثها عند الحاجة.

**الشريحة رقم 16**

**الأخلاقيات فيما يتعلق بعرض العنصر التراثي عرضاً مناسباً**

من التحديات الكبيرة التي تواجه القائمين بعملية الحصر، حتى لو كانوا من المجتمع المحلي أو الجماعة، ضمان العرض الدقيق للتراث الثقافي غير المادي، ويشمل ذلك الأسماء، والعمليات، والأسباب الكامنة وراء التقاليد والعروض، ومعناها ودلالتها، والعديد من الأمور الأخرى. ويعتبر عرض العنصر وتبيان مختلف جوانبه مسألة محورية في عملية الحصر، وينبغي أن يكون الأمر متوافقاً مع وجهات نظر الممارسين. ولا يشفع انتماء الفرد إلى المجتمع المحلي أو الجماعة، حيث يمارَس العنصر التراثي، في جعل هذا الفرد تلقائياً مصدراً شرعياً للمعلومات بشأن العنصر المعني. وحتى لوكان الشخص على دراية بالسياق الثقافي أو بجزء منه، فإن وصف العنصر يجب أن يكون من صلاحية الشخص الذي يمارسه. وتعتبر هذه المشاركة غير الاعتباطية لجميع الأطراف المعنية مسألة أساسية لاحترام التنوع داخل المجتمعات المحلية والجماعات ولتوفير المعلومات اللازمة لعملية الصون الناجحة.

**الشريحة رقم 17**

**الحقوق والاحترام**

تسلط مسألة حقوق التأليف والنشر وبراءات الاختراع وأنظمة الملكية الفكرية قضايا العائدات والمدفوعات وتقاسم الأرباح وما إلى ذلك، وكلها تركز على التبعات المالية للسلوك الأخلاقي وغير الأخلاقي. أما القضايا التي تسبب الأذى والضرر وسوء الفهم فهي ليست دائما ذات طابع مالي. وينتاب الناس الإحباط والانزعاج حين يكتشفون أن ثقافتهم تُعرض بصورة غير صحيحة أو حين تعامل قطعهم التراثية أو تقاليدهم بطريقة غير لائقة ولا تعامل بالاحترام الذي تستحقه. ومن حالات الإساءة الموثقة: إساءة تسمية احتفالات سكان أمريكا الأصليين ونعتها بـ ‘pow wows’؛ وعرض الأفلام المصورة لحالات الغيبوبة والتقمص والاستحواذ في المراقص، مع أن هذه الحالات تدخل في حيز المقدس والخاص؛ وعدم الاعتراف بفرادى المؤدين وتقديرهم؛ وعدم إسناد ملكية الإبداع والممارسة التراثية لأصحابها، وغير ذلك من الحالات. ويشعر الممارسون أيضاً وفي أحيان كثيرة بالإساءة العميقة عندما يُستهان بالسلامة الفنية لتقاليدهم. وغالباً ما تكون هذه الحالات غير مقصودة وأسبابها تعود إلى السهو والتهاون وعدم الاكتراث.

ويمكن للمشاركين أن يضيفوا أمثلة أخرى إلى ما ورد أعلاه.

**الشريحة رقم 18**

**إشاعة جو من الثقة**

إلى جانب ما سبق ذكره بشأن الواجبات الأخلاقية لممثلي المجتمع المحلي أو الجماعة، هناك بعض النقاط المحددة التي تستحق المزيد من النقاش (انظر النقاط الواردة في الشريحة). ومن ذلك التأكيد على أن الشفافية والصراحة قيمتان مهمتان للجميع؛ وأن عملية الحصر لا يمكن لها أن تنجح ما لم يشعر جميع أفراد المجتمع المحلي أو الجماعة وجميع الممارسين والممثلين أن من واجبهم إشاعة جو أخلاقي من الثقة. وقد بينت التجربة أن التحديات والإشكالات التي تنشأ أثناء العمل عديدة ومتنوعة (مثل شعور أفراد المجتمع المحلي أو الجماعة أنه قد أسيئ فهمهم وتصويرهم، وإعطاء معلومات غير دقيقة، وإحاطة القضايا بسرية غير ضرورية، وما إلى ذلك). وكل ذلك ينبغي تجنبه.

وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تكون راغبة في الاعتراف بوجهات نظر الآخرين وأن لا تفرض عليهم منظورها ورؤيتها للأمور وتجعل من معارفها معياراً تقيس به معارف الآخرين. ومن شأن تنوع وجهات النظر في قائمة الحصر أن يوفر منطلقات سليمة لتحديد تدابير الصون الفعالة فبما بعد.

وفي حالة عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة، قد يجد أفراد هذا المجتمع والجماعة نفسهم في حالة تجاذب بين كونهم ميسِّرين للمشروع وكونهم أفرادا في هذا المجتمع والجماعة. وهذه الأدوار قد تكون متكاملة ومفيدة جداً أو قد تكون مصدر تنازع وخلاف.

**أسئلة موجهة للمشاركين**

* يُطلب من المشاركين أن يبينوا الأدوار المتعارضة المحتملة.

**الشريحة رقم 19**

**القضايا الأخلاقية والقانونية**

ليس من غير المألوف التداخل بين الأخلاقيات والقانون إذ يُعَوَّل على الأخلاق حينما لا تغطي القوانين بعض الحالات تغطية مُرضية. ويلاحظ في الفترات الأخيرة أن الكثير من القضايا التي تعتبر أخلاقية اكتسبت وضعاً قانونياً. ثم إن الحقوق المعنوية، مثل مبدأ الموافقة الحرة والمسبقة والواعية (انظر الوحدة 22 للمزيد من التفاصيل) وحقوق المؤدين والممارسين، هي من باب المعايير الأخلاقية التي أصبحت جزءاً من الحقوق في العديد من البلدان.

وتشمل القضايا الأخلاقية أيضاً القانون والممارسات العرفية. وتذكر اتفاقية عام 2003 على وجه التحديد القانون والممارسات العرفية للجماعة أو المجتمع المحلي، لا سيما في حالة حصر العنصر التراثي المعني ونشره والترويج له. فهناك الكثير من المجتمعات المحلية والجماعات التي قد تضع قيودا على الانتفاع بعناصر تراثها الثقافي غير المادي. ثم إن بعض الطقوس سرية ولا يجوز أن تجرى خارج العشيرة أو القبيلة. لذا من المهم الحرص على عدم انتهاك القوانين أو الضوابط العرفية أثناء عملية الحصر على كافة المستويات.

وهناك حالات يكون فيها الإجراء صحيحاً من الناحية القانونية ولكن خاطئاً من الناحية الأخلاقية. فعلى سبيل المثال، سيكون من الخطأ أخلاقيا أن يطلب شخص ما من منتج مجموعة من الأغاني الإذن باستخدام أغنية لأغراض دعائية أو لتعديلها، وعدم إبلاغ المغني بهذا الأمر أو طلب الإذن منه.

وقد تتعارض في بعض البلدان القيود العرفية مع العهود الخاصة بحقوق المؤلف والنشر (كالبلدان التي تُمنح فيها حقوق المؤلف تلقائياً للشخص الذي يقوم بالتسجيل). وقد تتعارض مع القانون في بلدان أخرى (كالبلدان التي تستحوذ فيها الحكومة الوطنية على كل الحقوق التقليدية).

أما الدول الأطراف في اتفاقية اليونسكو لعام 2003 فهي ملزمة بالامتثال لروح الاتفاقية فيما يتعلق بملكية الجماعة لتراثها الثقافي غير المادي.

**الشريحة رقم 20**

ملكية التراث الثقافي غير المادي

ما الذي نعنيه عندما نتحدث عن حقوق المجتمعات المحلية والجماعات في تراثها الثقافي غير المادي أو مليتها لهذا التراث؟ تتألف المجتمعات المحلية والجماعات من مجموعات وفئات وأفراد قد تكون لهم حقوق وامتيازات معينة. ومن الصعب أن نحدد متى وأين تتداخل حقوق الفرد مع حقوق ممثل المجتمع المحلي أو الجماعة الذي لا يتمتع بحقوق فردية. ويمكن أن تكون للفرد الذي ينتمي إلى مجتمع محلي أو جماعة حقوق تقوم على أساس الإبداع والأصالة والأدوار التقليدية، وكلها أمور تخص الفرد ولا تشاركه فيها الجماعة ككل. كما قد تتباين وجهات النظر داخل المجتمع المحلي أو الجماعة بشأن من لديه الحق بتمثيل المجتمع المحلي/الجماعة أو عنصر محدد من عناصر التراث الثقافي غير المادي.

وليس من غير المألوف أن تُنسب ملكية العنصر التراثي أو حتى تأليف الأغاني والقصائد، والطقوس وما إلى ذلك إلى احدى الآلهة أو إلى روح من الأرواح. ويعتبر قبول هذه المعتقدات والاعتراف بها قضية أخلاقية، وإن كانت تفتقر إلى تمثيل قانوني.

وليس من السهل في سياق التراث الثقافي غير المادي حسم مسألة الملكية وبالتالي مسالة المطالب المحددة، وذلك بسبب الطبيعة المتغيرة والتشاركية لهذا التراث وكونه يمثل غالباً ملكية جماعية. ونجد بالفعل أن بسط الحماية على إحدى تجليات التراث الثقافي غير المادي، مثل أداء رقصة معينة؛ أو أداء مسجَّل لأغنية ما؛ أو استخدام نبات طبي مكفول ببراءة اختراع، قد يؤدي إلى تجميد هذا التراث الثقافي غير المادي ويلحق الضرر باستدامته. ومن الصعب أيضاً تحديد المالك الجماعي للتراث الثقافي غير المادي بالنظر إلى أن المجتمعات المحلية والجماعات هي التي تُبدع هذا التراث وتحافظ عليه وتنقله. لذلك فإن تطبيق حقوق الملكية الفكرية عند التعامل مع التراث الثقافي غير المادي في ظل الإطار التشريعي الحالي مسألة ليست مرضية.

**الشريحة رقم 21**

**الحقوق الفردية والمجتمعية**

يعرض هذا الرسم البياني جنباً إلى جنب الحقوق الفردية والمجتمعية. ويلاحظ هنا أن قانون حقوق المؤلف يتعامل مع الفرد وليس مع المجتمعات المحلية أو الجماعات. ويوازن ذلك وجود صكوك دولية تسعى من أجل حماية وحقوق المجتمعات المحلية والجماعات، ولا تتعامل مع الأفراد، منها مشروع أحكام/مواد بشأن حماية أشكال التعبير الثقافي التقليدي والملكية الفكرية والموارد الوراثية الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) (<http://www.wipo.int/tk/en/igc/draft_provisions.html>).

وثمة قانون يتعامل مع الفرد فيما يتعلق بأشكال التعبير الثقافي التقليدي هو قانون حقوق المؤدي/الممارس الوارد في القانون الهندي لحقوق المؤلف. ويتمتع الفرد بموجب هذا القانون بحقوق فيما يتعلق بأدائه بكل تجلياته ومنها التسجيلات. وإذ لا تخضع المادة المؤداة لقانون المؤلف لأنها تدخل في حيز التقاليد، فإن المؤدي يمتلك الحق في كل التسجيلات بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه (مثل المحاضرة والإلقاء، والموسيقى، والرقص، والأداء في الشارع، والطقوس، وما إلى ذلك).

**الشريحة رقم 22**

**الاستخدام المنصف والتعامل المنصف**

توجد لدى معظم البلدان أحكام وقواعد بشأن الاستخدام المنصف أو التعامل المنصف. ويعني ذلك من الناحية الشرعية أن القانون يسمح باستخدام المواد في حدود ومجالات معينة وأن هذا الأمر لا ينتهك حقوق صاحب الملكية. ويُسمح في الكثير من الحالات استخدام هذه المواد لأغراض التعليم أو في قاعات الدرس، وفي البحوث وما إلى ذلك. وفي بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، يسمح بالاستخدام المنصف من أجل الصالح العام للمجتمع، حتى وإن كان هذا الأمر لا يمتثل لمعايير حقوق المؤلف وغيرها من الحقوق. ويبرر البعض ذلك من باب أن من حق المواطنين الانتفاع بالمعلومات لا سيما إذا كانت البيانات ممولة من قبل الدولة.

وينبغي التوقف عند هذه القضية ومناقشتها حتى لا يُساء فهم مفهوم الاستخدام المنصف بمعنى استخدام المواد التي تم حصرها بدون إذن، وكذلك لتشجيع ممثلي المجتمع المحلي أو الجماعة على التفكر بما الذي يشكِّل الاستخدام المنصف. هذا ولا ينبغي أن توجَّه الأذونات إلى فرض قيود مشددة على الانتفاع بالمواد التراثية.

هناك أيضاً مفهوم خاطئ مفاده أن الاستخدام غير التجاري وغير الربحي لا ينتهك حقوق الأفراد أو الجماعات. ولكن هناك كما رأينا العديد من الحالات التي يتعارض فيها هذا الاستخدام مع الاعتبارات الأخلاقية حتى لو لم يتحقق أي ربح. وتتيح التكنولوجيا اليوم الانتفاع المجاني بالمواد وبالتالي انتشار هذه المواد على الإنترنت بدون اعتبار للأذونات. وقد تشمل هذه المواد المتداولة مادة لا يرغب الشخص المعني أو الجماعة المعنية أن تعرض على الملأ أو أنها غير مناسبة لعامة الجمهور. ثم إن الانتفاع الحر بالمواد قد يؤثر في بعض الحالات على سبل عيش المؤدي/الممارس. إذ يقلل هذا الأمر من الإيرادات المحتملة للموسيقيين ويمكن أن تكون الخسارة كبيرة للذين يعتمدون على الأداء الموسيقي كمصدر للرزق.

**الشريحة رقم 22**

**بعض التوجيهات...**

تضم هذه الشريحة الأخيرة قائمة بالمواد والبيانات والسجلات التي ينبغي أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بالقضايا التي نوقشت في هذه الوحدة. وهي تعود بالجلسة إلى الجوانب العملية الخاصة بالتدريب الميداني العملي في إطار عملية الحصر.

### الوحدة 21

**التمرين رقم 1: التحديات والاستفسارات الأخلاقية في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة**

**الهدف:**

هذا التمرين اختياري ويأتي في منتصف العرض. وهو مخصص لدفع المشاركين إلى التفاعل مع فكرة الأخلاقيات والخروج بتصورات عن القضايا الأخلاقية والمكامن المحتملة للإشكاليات الأخلاقية. ويمكن للميسِّرين الاستفادة من القائمة التي سيخرج بها المشاركون كأمثلة تستخدم أثناء العرض.

**الوقت:** 10-15 **دقيقة**

**المواد:**

#### لا يوجد

**الإجراء:**

يمكن أداء هذا التمرين كمجموعة أو كأفراد.

يطلب الميسِّر من المشاركين أن يذكروا من خلال تجربتهم خمس قضايا على الأقل يمكن أن تفضي إلى مشاكل أخلاقية. وقد تكون هذه القضايا ذات صلة بعمليتي التوثيق والحصر، وأنشطة الترويج عن طريق الإنترنت أو النشر، وممارسة التراث الثقافي غير المادي وهلم جرا. وقد تستخلص الأمثلة من القضايا الناجمة عن عمل الأطراف الخارجية مع المجتمعات المحلية أو الجماعات أو من الأوضاع والحالات المحتملة داخل هذه المجتمعات أو الجماعات.

ويمكن لممثلي المجتمع المحلي أو الجماعة أن يتصدروا هذا التمرين ويأخذوا فيه زمام المبادرة. وينبغي أن يُستخدم هذا التمرين لإثارة أي أسئلة واستفسارات لدى المرء بشأن السلوك الأخلاقي والممارسة الأخلاقية.

وفي حالة أداء هذا التمرين جماعياً عن طريق تقسيم المشاركين إلى أفرقة، فيمكن لكل فريق أن يناقش القضايا الأخلاقية على حدة ويخرج بقائمته. ثم يجري جمع قوائم الأفرقة وتبادلها والتمعن فيها لمعرفة أوجه الارتباط بينها وبين القضايا التي نوقشت خلال هذا العرض.

### الوحدة 21

**التمرين رقم 2: حالات الاختلاف والتجاذب في عملية الحصر القائمة على المجتمع المحلي والجماعة (لعب أدوار)**

**الهدف:**

المقصود بتمرين لعب الأدوار هذا استخلاص القضايا المتعلقة بالأخلاقيات، استناداً إلى وجهات نظر الناس بشأن بعض المجموعات والقضايا. وهو مخصص لتعزيز الفهم بشأن كيف تتباين القضايا الأخلاقية تبعاً لوجهات النظر. كما يتيح للمشاركين من المجتمع المحلي أو الجماعة إمكانية العمل مع الآخرين في حلقة العمل على سيناريوهات تصورية، ما يساعدهم على الاندماج في جو الحلقة ومع بقية المشاركين وتزويد هؤلاء بنظرة فاحصة للقضايا من منظور المجتمع المحلي أو الجماعة. ثم إن لعب الأدوار يشيع الحيوية في حلقة العمل ويستبعث بصورة عفوية قضايا قد لا تبرز أثناء المناقشة.

**الوقت:**

90 دقيقة

**المواد:**

لا يوجد

**الإجراء:**

ينبغي أن يُعد هذا التمرين ويؤدى كمسرحية صغيرة أو سكيتش.

يُقسَّم المشاركون إلى مجموعات تتبنى كل واحدة منها أدوار الأشخاص الذين تُرجَّح مشاركتهم في مشروع الحصر (مثل ممارسي عناصر التراث الثقافي غير المادي، ولجنة القرية التي تمثل مصالح المجتمع المحلي أو الجماعة، والموظفين الحكوميين، وفريق الباحثين، والمنظمات غير الحكومية، وغيرهم). وينبغي أن تكون مبدعاً وصاحب خيال وأن ترتجل الأدوار. ويمكن أيضاً لممثلي المجتمع المحلي أو الجماعة القيام بدور نشط في اقتراح مثل هذه الأدوار. وبإمكانك أيضاً، إن رغبت، ابتكار أدوار لأفراد داخل المجموعة.

تخيل سيناريو فيه مجموعة تعتقد أنها تُعامل بطريقة غير أخلاقية. على سبيل المثال، قد تكون هناك مشاكل بين المؤدين/الممارسين ولجنة القرية، إذ قد يشعر هؤلاء أن لجنة القرية لا تمثل مصالحهم كما ينبغي. وقد تشعر إحدى الفئات المهنية بخيبة الأمل والإحباط لأن تراثها الثقافي غير المادي لم يُدرج في قائمة الحصر.

وبإمكانك أن تنظِّم لعب الأدوار في شكل مناظرة أو سكيتش حيث توجه كل مجموعة اتهامات إلى المجموعة الأخرى وتدافع عن موقفها.

ويتيح لك هذا التمرين إمكانية استخدام خيالك ومهاراتك في التمثيل.